المؤتمر العلمي الدولي

عولمة الإدارة في عصر المعرفة

(15-17 ديسمبر 2012)

جامعة الجنان

طرابلس- لبنان

عنوان البحث

القطاع الخاص والادارة المعولمة

إعداد

الأستاذة الدكتورة : كرولين ساسين يوسف

2012م / 1433 هـ

تجتاح الادارة في عصرنا الحالي تحديات جمّة أهمها:

- التطورات التقنية والتكنولوجية بما في ذلك ثورة الاتصالات وما ينتج عنهما من نقل المعلومة العلمية وتعميمها،

- المنافسة الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي،

- تغيّر دور الدولة وظهور ما يسمى بالخصخصة نظرا" للدور الفاعل الذي يلعبه القطاع الخاص في تنفيذ سياسات الدولة.

هذا ولا يخف على احد بأن هذه التحديات هي وليدة ما يسمى بالعولمة واحتياجاتها، سواء الإرادية او الجبرية، الامر الذي يتطلب التأقلم مع هذه الاخيرة وخلق أرضية خصبة لمواكبتها.

ففي الواقع فرضت هذه التحديات ضرورة اعادة النظر في:

- اداء الادارة ولاسيما الادارة العمومية، في الدول العربية، كونها وُجدت لخدمة الناس ولم تعد قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي: فممارستها لا تزال دون مستوى طموحات وتطلعات المتعاملين معها من اقتصاديين واجتماعيين حيث تتصف بالثقل والبيروقراطية وما ينتج عنهما من عرقلة للمعاملات.

ان هذه الادارة تسجل فعليا" أدنى مستويات الجمود والركود مما يجعل الجميع يدق ناقوس الخطر لحمل الادارة على مواكبة واستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال مقرونة بتغييرات وتحولات على المستويين التنظيمي والمؤهلات البشرية الكفيلة بتسيير الطرائق والانماط الجديدة لهذا النوع من التطور. وهذا ما يطلق عليه اصطلاحا" "الادارة الإلكترونية ".

- السعي للحصول على المعرفة العالمية وكيفية ادارتها واستخدامها محليا". فالعولمة فتحت آفاق واسعة لنقل المعرفة وتعميمها والاستفادة منها للبشرية جمعاء، بحيث باتت المعرفة المثل الأشهر لما يسمى في لغة الاقتصاد " سلعة عامة ".

- تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل العالمية خاصة في ظل طرح افكار الشراكة. ففي الواقع ان هذه الدعوة الاخيرة ما هي الا نتيجة لما سبق ذكره. فعملية التحول ونقل

المعرفة واستخدامها، المستعصية على الادارة العمومية، دفع بالبعض الى اقتراح اشراك القطاع الخاص لانجاح المهمة التي تقتضي ثورة في الوسائل والادوات من اجل القضاء على الممارسات الروتنية والعلاقات الكلاسيكية مع الشركاء وبالتالي الغاء انماط التشغيل الموروثة من الماضي.

انطلاقا" من هذه الوقائع والمستجدات يسعى بحثنا الى معالجة ما مدى دور القطاع الخاص في ترسيخ المعرفة العالمية والاستفادة منها في تطوير ادارتنا لاسيما العمومية منها.

ان هذه الاشكالية تتطلب بالتأكيد البدء بتعريف العولمة وكيفية تأثر الادارة بها، لاسيما الادارة العمومية، عن طريق ما يسمى ظهور الادارة الالكترونية، لننتقل فيما بعد الى تسليط الضوء على احتياجات هذه الادارة الإلكترونية بدءا" من كيفية الحصول على المعلومة العالمية مرورا" بكيفية ادارة المعرفة التي تمتاز بخطوات وميكانيزمات محددة وصولا" الى التركيز على واقع ادارتنا المرير طارحين التساؤل المتعلق بدور القطاع الخاص في هذه المرحلة نظرا" للفساد المستشري في الادارات الحكومية لاسيما لبنان.

اجابة لكل هذه التساؤلات، نرتأي التقسيم التالي:

مبحث اول: مفهوم الادارة المعولمة.

مطلب اول: تعريف مصطلح العولمة.

مطلب ثانٍ: علاقة العولمة بالادارة.

مطلب ثالث: الادارة العمومية الالكترونية.

مبحث ثانٍ: احتياجات الادارة المعولمة (الادارة الالكترونية).

مطلب اول: اكتساب المعرفة.

مطلب ثانٍ: ادارة المعرفة.

مبحث ثالث: واقع الادارة العمومية العربية / دور القطاع الخاص.

خاتمة

المبحث الاول: مفهوم الادارة المعولمة.

ان تبيان مفهوم الادارة المعولمة يتطلب منا تعريف مصطلح العولمة اولا" وما هي علاقة هذه الاخيرة بالادارة ثانيا".

مطلب اول: تعريف مصطلح العولمة :

يعد مصطلح العولمة من اهم واحدث المصطلحات التي شاع استخدامها حديثا". الا انه، بالمقابل، لا يزال مضمونها صعب التحديد على الرغم من ظهور آثارها بصورة جلية.

فالعولمة، في مفهومها العام، هي عملية مستمرة من التحول والتغيير من الاطار الوطني نحو التكامل مع النظم الأخرى في إطار عالمي([1]). هي اذن حركة متدفقة ثقافيا"، اقتصاديا"، سياسيا" وتكنولوجيا"، باعتبار انها تمثل الانفتاح على العالم والتأثير الثقافي المتبادل بين اقطاره المختلفة: فنجد انفسنا امام رأس مال يتحرك بغير قيود وينتقل بغير حدود ومعلومات تتدفق بغير عوائق حتى تفيض احيانا" عن طاقة استيعاب مستخدميها([2]).

ان مؤشرات العمولمة هي اذن:

- حرية حركة السلع والافكار والتبادل الفوري لها دون حواجز او حدود.
- تحول العالم، اثر التطور التقني والتيار المعلوماتي، الى قرية كونية صغيرة.
- ظهور نفوذ وسطوة القطاع الخاص بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات.([3])

يلاحظ اذن بأن العولمة هي آلية يمكن ان تؤدي بشكل متسارع الى نشوء نظام عالمي جديد بواسطة ثلاثية التكنولوجيا ورأس المال والادارة. ([4]).

هذا وتشمل العولمة السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والاعراف.

---

[1]- احمد صدقي الدجاني، " تاملات في العولمة والهوية "، مجلة منتدى الفكر العربي، العدد 144، ص 14.
- عبد الجليل كاظم الوالي، " جدلية العولمة بين الاختيار والرفض "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 275، 2002، ص 59.

[2] - احمد مصطفى عمر، " اعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، مجلة المستقبل العربي، 2000، ص 71.
- فضل الله محمد سلطح، " العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفية التعامل معها "، مكتبة بستان المعرفة، الاردن، 2000، ص 10.
- اسحاق الفرحان وآخرون، " انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي "، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2001، ص 31.
- احمد سيد مصطفى، " تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي "، القاهرة، 1999، ص 7.

[3] - احمد مصطفى عمر، " اعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، مجلة المستقبل العربي، 2000، ص 71.
- فضل الله محمد سلطح، " العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفية التعامل معها "، مكتبة بستان المعرفة، الاردن، 2000، ص 10.
- اسحاق الفرحان وآخرون، " انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي "، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2001، ص 31.
- احمد سيد مصطفى، " تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي "، القاهرة، 1999، ص 7.

[4] - زيد بن محمد الرماني، "القيمة الاقتصادية للمعرفة في زمن العولمة"، www.alukah.net/web/rommany10/18976، تاريخ التحميل 30 نيسان 2012.

اما لماذا التركيز على الادارة، فهذا ما سوف نفصله في المطلب الثاني.

مطلب ثانٍ: علاقة الادارة بالعولمة او الادارة المعولمة:

ان فِهم الباحثين للعولمة ومضامينها المختلفة يتفاوت حسب مناط الاهتمام.

فهناك من يركز على الجانب الاقتصادي، وآخر يركز على الجانب الثقافي والاجتماعي. اما نحن فسنحاول رصد أهم مظاهر التغير والتحول التي احدثتها العولمة من منظور اداري مشددين على الدور الهام المطالب به القطاع الخاص في مساندة الدولة لتلبية متغيراتها وموجة تأثير العولمة هذه عليها.

ففي الواقع ان الادارة، سواء ادارة القطاع الخاص ام الادارة العمومية، مطالبة بتغيير افكارها واساليب تعاملها لتتوافق مع متطلبات التعامل في سوق عالمية مفتوحة وهذا ما يدعو الى تكريس الحوكمة. فالحوكمة تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الآداء الإداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط واهداف اي عمل منظم. وهذا بدوره يؤدي الى تحقيق وفورات انتاجية وسرعة انجاز الخدمات واكتساب ميزات تنافسية وخدمة الغير بكل تفاني.

هذا ما حصل فعلا" في القطاع الخاص. فالمؤسسة الصناعية الخاصة والخدمية قطعت مراحل جد متقدمة في استخدام الرقمية او ما يسمى الاقتصاد الشبكي في تنظيم علاقاتها مع شركائها، كالزبائن والبنوك والموردين اينما وجدوا، كما انها عمدت الى استخدام مجموعة من الانظمة الذكية.

صحيح ان المؤسسة الخاصة قطعت شوطا" مهما" في ترقية معاملاتها مع شركائها الا انها تواجه صعوبات جمة في تعاملها مع مختلف الدوائر الحكومية اذ ان هذه الاخيرة تحولت الى عنصر تقييد وعرقلة كما هو الحال في البلدان العربية.

ان الدوائر الحكومية مطالبة اذت بالتعجيل في بناء برامجها الرقمية حتى تنسجم وتتناغم معاملات الطرفين (اي المؤسسة الخاصة والادارة).وهذا ما يقتضي وجوبا" تواجد نموذج "الادارة الالكترونية". من هنا التركيز على الادارة العمومية. فالادارة العمومية الالكترونية تقرب الادارة من مواطنيها (افراد ومؤسسات) وتجنب الطوابير كما انها تحافظ على الوقت وتسعى بالتالي الى تقريب المواطن من متخذ القرار بحيث نجد انفسنا امام عملية اتصال مسهلة مع ارساء دعائم حوار متينة.

فما هي اذن هذه "الادارة الالكترونية" او "الحكومة الالكترونية".

مطلب ثالث: الادارة العمومية الالكترونية:

تضاربت المفاهيم والتسميات المتعلقة بالادارة الالكترونية. فهناك من يسميها بالادارة الرقمية وهناك من ينعتها بالحكومة الالكترونية وهنالك من يربطها بالانترنت فيلقبونها بإدارة الانترنت.([1]). اما آخرون فيصفونها بالحوكمة الالكترونية.

الا انه ومهما تعددت التسميات والالقاب، فان المعنى يبقى واحد: ان الحكومة الالكترونية هي استعمال لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في الادارات العمومية مقرونة بتغييرات وتحولات على المستويين التنظيمي والمؤهلات البشرية الكفيلة يتسيير الطرائق والانماط الجديدة لهذا النوع من الفعل الاداري.([2])

اذن الهدف الأساسي من وجود الادارة الالكترونية هو التحول من الهياكل التنظيمية الهرمية في الادارة الى الهياكل المرنة الشبكية والإفتراضية المعتمدة على تقنيات المعلومات، حيث يصبح للبريد الالكتروني وشبكة الانترنت دورا" هاما" في ربط المستويات التنظيمية في الهيكل التنظيمي للإدارة وبالتالي تغيير طبيعة عمل الادارة الحكومية ومدة فترة العمل الى 24 ساعة طوال ايام السنة مع توفير خاصية العمل عن بعد.([3])

لا شك بأن لهذا التحول آثار جمة، من اهمها: المساهمة في تخفيض حجم الجهاز الاداري واختصار نفقاته، تركيز قدرة الادارة العليا على التخطيط والرقابة في المهام الاستراتيجية والتخفيف من الأعباء الروتنية بالاضافة الى زيادة فاعلية القوى المهنية والادارية وترشيد عملية اتخاذ القرارات وبالتحديد تلبية حاجيات ومتطلبات سوق عالمية مفتوحة وبالتالي مواجهة تحركات المنافسين الآتين من الخارج دون عوائق.

ان تحقيق هذا العمل الجبار يتطلب بناء ادارة الكترونية مع كل احتياجاتها. فكيف لنا تلبية هذه الاحتياجات؟

[1] - Georges Chatillon, « L'administration électronique, l'expérience française », Kuwait conference on electronic. Government, 13 October 2003, Kuwait Sheraton Hotel.

[2] - G. Beauvais, «le développement d'une administration électronique et le reengeering des processus dans l'administration, » IREENAT, université Lible 2, France, 2007, p.2

[3] - محمد سمير احمد، "الادارة الالكترونية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 42.

مبحث ثانٍ: احتياجات الادارة المعولمة:

ان الادارة المعولمة، التي تحمل في ثناياها استخدام الرقمية وشبكة الانترنت والانظمة الذكية، تنطوي اذا على ما هو اكثر من الاستثمار في رأس المال المادي. هي تنطوي على الحصول على المعرفة واستخدامها من خلال ([1]):

– الحصول على المعرفة العالمية، واستنباط المعرفة محليا".

– الاستثمار في رأس المال البشري لاستيعاب المعرفة. }

= ادارة المعرفة

– الاستثمار في التقنية، لتسهيل الحصول على المعرفة.}

مطلب اول: اكتساب المعرفة:

لا خلاف بأن اكتساب المعرفة يمثل في العصر الحالي المحرك الاساس للتقدم الانساني. فالمعرفة متاحة بزخم بفعل العولمة التي فتحت آفاق واسعة لنقلها وتعميمها والاستفادة منها.

ان عصب الاستفادة من فرص العولمة هو شحذ القدرة على المنافسة وبالتالي توليفة الادارة والمناهج التي تعتبر مفتاح الكفاءة الانتاجية الراقية.

من هنا التركيز على اهمية استقطاب الادارة لهذه المعرفة.

نشير الى ان المقصود هنا هو مجتمع المعرفة وليس مجتمع المعلومات فقط، ذلك ان مجتمع المعلومات يرتبط فقط بفكرة الابتكار التكنولوجي اما مفهوم مجتمع المعرفة هو اوسع من ذلك باعتبار انه يقوم على مجموعة من الابعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي تشكل منظور للتنمية وتؤثر في ديناميكية التغييرات التي تحدث في العمل. ([2])

[1] - زين بن محمد الرماني، "القيمة الاقتصادية للمعرفة في زمن العولمة"، www.alukah.net/web/rommany10/18976.

[2] - Sally Burch, «société de l'information/société de la connaissance » {-en ligne}, http :/ vecam.org/ article516.html, consulté le 04 août 2012.

ان اكتساب المعرفة هو اكتساب لذلك المزيج السائل من الخبرة والقيم والمعلومات السباقة والرؤى الخبيرة التي تقدم اطار لتقييم وتقرير الخبرات والمعلومات الجديدة.([1]) الا ان الامر لا يتوقف عند حد اكتساب هذه المعرفة وانما يتناول كيفية استنباطها محليا" واستثمارها في رأس المال البشري وفي التقنية. هذا ما يُعرف بادارة المعرفة. فماذا تشمل هذه الادارة ؟

مطلب ثانٍ: ادارة المعرفة:

ان ادارة المعرفة هي الوسيلة والطرق التي من خلالها نستطيع استخراج المعلومات المخزنة سواء في العقل البشري او الحاسوب وتحويلها ونشرها للمساعدة في اتخاذ القرار.([2])

يتبين اذن بأن لادارة المعرفة أبعاد تكنولوجية، لوجستية واجتماعية. يركز البعد التكنولوجي على معالجة مشكلات ادارة المعرفة بصورة تكنولوجية، لذلك فإن المنظمة التي تسعى الى التميّز يتوجب عليها امتلاك البعد التكنولوحي للمعرفة.

اما البعد اللوجستي للمعرفة فيركز على الطرائق والإجراءات والتسهيلات والوسائل المساعدة والعمليات اللازمة لإدارة المعرفة بصورة فعالة من أجل كسب قيمة اقتصادية مجدية.

ان البعد الاجتماعي، بدوره يركز على بناء جماعات من صنّاع المعرفة وتأسيس المجتمع على التقاسم والمشاركة في الخبرات الشخصية وبناء شبكات فاعلة من العلاقات بين الافراد وتأسيس ثقافة تنظيمية داعمة.

انطلاقا" من هذه الابعاد هناك مكانيزمات للإستفادة من هذه المعرفة تم تلخيصها في الخطوات التالية ([3]):

- انشاء شبكة داخلية (إنترنت): وهي عبارة عن عنصر بنية تحتية تعتمد على استخدام شبكة كمبيوتر وما يتصل بها من بريد الكتروني ووسائل اتصال اخرى، يسمح للافراد بإدخال المعلومات وتخزينها والبحث في المستندات وما شابه ذلك .

- خلق مستودعات للمعرفة والبيانات: وهي عبارة عن ملفات الكترونية، مصممة بشكل تسمح لنا بالاجابة عن اسئلة.

---

[1] - نادر فرجاني، "اكتساب المعرفة في البلدان العربية في سياق العولمة"، http://www.arabthought.org/content/ تاريخ التحميل 2 ايار 2012.
[2] - نجم عبود نجم "ادارة المعرفة والمفاهيم والإستراتيجيات والعمليات"، الوراق للنشر، الاردن، ط1، 2005، ص 25 – 26.
[3] - Jean-Philippe Accart, «gestion des connaissance », {en ligne} http : //bbf.enssib.fr,consulté le 01 août 2012.
-Balmisse. Gilles, «gestion des connaissance », BBF,2003, no 3, p. 108-109.
-توماس أ. ستورات، ترجمة علا احمد صلاح، "ثروة رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الحادي والعشرون"، الدار المصرية للإستثمارات الثقافية، مصر الجديدة، 2004، ص 157 – 159.

- انشاء ادوات لدعم القرار: وهي عبارة عن برمجيات تمديد العون والمساعدة للموظف اثناء قيامه بحل مشكلة ما. فهي تقدم اقتراحات بشأن معرفة غير مقننة مثل برنامج الـ autonomy.

- تنفيذ برامج تعاون جماعي Group Ware: وهي عبارة عن عائلة من البرامج حدها الأكبر هو نظام "لوتس نوتس". يسمح هذا النوع من البرامج للأفراد بالإشتراك في الافكار على نحو غير رسمي من خلال مجموعات المناقشة والمنتديات والبريد الالكتروني.

- مساعدة العاملين المعرفيين على الترابط الشبكي: وهي عبارة عن تكوين شبكات بين العاملين المعرفيين بحيث يُثري التعاون ويوفر لهم وسيلة للعثور على بعضهم البعض في مشروعات مماثلة في الأجزاء المختلفة من منشأة ما.

ان هدف هذه الميكانيزمات ([1]):

- في مرحلة اولى نشر المعلومة. وهي مرحلة تعريفية اعلاميا" لما تقترحه الادارة من خدمات جديدة لمتعامليها من جمهور ومؤسسات اعمال. انها تلغي استعمال الكتيبات الورقية التي تصدر للتعريف بالادارة ونشاطها.

- في مرحلة ثانية تحقيق التواصل والترابط بين الادارة واعوانها من افراد و مؤسسات. وهي مرحلة تفاعلية المعلومة حيث تقتضي تجنيد تكنولوجية جديدة كالمراسلات الالكترونية ومحركات البحث.

- في مرحلة ثالثة تقوية التفاعل وزيادة حجمه وتحقيق الترابط بين مختلف الخدمات. وهي المرحلة الاكثر تعقيدا" كون الادارة تشرع في ابرام الصفقات والمبادلات الالكترونية، من خلال ما يسمى البوابة الالكترونية التي تقوم بتقديم كثير من الخدمات الالكترونية، دون الحضور الشخصي للمتعاملين معها. من امثلة ذلك التسوية الضريبية والجمركية.

يخطئ اذن من يعتقد ان تحقيق الادارة الالكترونية يتم بسهولة.

فهذه الاخيرة تتطلب لتفعيل نشاطها وتحقيق اهدافها، المشار اليها سابقا"، الامور التالية:

[1] - G. Saint-Amant, «E-gouvernement : coudre d'évolution de l'administration électronique », système d'information et Management, 2005, vol 10, no 1, p. 15-38.

- امتلاك تكنولوجية الاعلام والاتصال بما في ذلك الخطوط الهاتفية الثابتة والمحمولة بالاضافة الى توفر شبكة الانترنت السريع.

- اعداد الكوادر البشرية الكفؤة التي تتولى مهمة التحول والانتقال من الادارة الكلاسيكية الى الادارة الرقمية وتتعقب المشاكل المحتملة الحدوث.

- توفير الحماية القانونية لنقل الخدمات وتأمينها نظرا" لما تتعرض له المواقع الالكترونية من اختراقات وقرصنة من جهات مخربة ومجهولة.

واخيرا" توفير استثمارات ضخمة تغذي هذه المتطلبات .

فهل هذه الامور جميعها متوفرة لدى الادارة العمومية العربية وبالأخص لبنان ؟

مبحث ثالث: واقع الادارة العمومية العربية / دور القطاع الخاص:

على الرغم من النتائج الملموسة التي مكنت الحكومات من بلورة معالم الادارة الالكترونية واستغلالها، فإن صرح الادارة الالكترونية، بكل ما من معنى للكلمة، لم يكتمل بعد. أضف الى ذلك ان ما تحقق انجازه على مستوى بعض المراحل لا ينفي البتة ظهور كثير من الصعوبات التي تقف سدا" منيعا" في استكمال المراحل المتبقية حتى على مستوى محاولات الدول المتقدمة. وما دليلنا على ذلك الا الدول العربية. ففي الواقع انه من السابق لأوانه الحديث عن الادارة الالكترونية في البلدان العربية وفقا" للمعايير المعتمدة من قبل الهيئات الدولية المتخصصة كالمعهد الدولي للعلوم الادارية، على الرغم من بعض المحاولات الجادة القائمة في بعضها بشكل انفرادي كتجربة بعض دول الخليج.

فالاحصاءات، استنادا" الى بيانات التقرير العالمي لتقنية المعلومات الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي العالمي مارس 2009 ([1])، تسجل بكل وضوح مكانة البلدان العربية المتدني، وخاصة لبنان، في الترتيب العالمي من حيث امتلاك تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعزم الحكومات العربية في مواكبة العهدة الرقمية واستخدامها في مختلف الادارات.

فلبنان يسجل تأخرا" في بناء مجتمع معلوماتي لا يمكن ان يتناغم مع ما هو قائم في الدول الغربية.

[1] - http://www.insead.edu/vl/gitr/wef/main/home.cfm

ان الهاتف الثابت والهاتف المحمول يبقى انتشاره محدودا" في معظم الدول العربية وبالتالي فان انتشار الانترنت، الذي يتوقف بشكل كبير على الشبكة الأرضية للهاتف، يبقى محدود. وما قصدنا هنا الا النوعية. فعلى الرغم من التوسع في مد هذه الشبكة على المستوى الأفقي تبقى المراهنة على الكم اي النوعية التي لم تصل الى الحد المطلوب. فالسرعة في الحصول على المعلومة اي الارتباط بالمواقع تبقى ضعيفة وهذا ما يبدد الوقت ويهدر الموارد ولا يحقق النتائج وذلك بسبب بطء منسوب استخراج المعلومة وانقطاعها وكثرة الأعطال وتكرارها.

اضف الى ذلك انتشار الأمية. والمقصود هنا الأمية في عدم التحكم في المعلوماتية. فتدريب الموظفين والكفاءات البشرية، في مجال المعلوماتية في الادارات الحكومية، غائب. لذلك فان المبادرات التي تقوم بها بعض الدول العربية في مجال الادارة الالكترونية، وخاصة لبنان، لا تتعدى ان تكون بعض الخطط والمشاريع والاستراتيجيات والتي لا يزال البعض منها قيد الدراسة والبعض الآخر يسجل تأخرا" في عملية الانجاز.

يبقى ان نشير الى ان عملية بناء الادارة الالكترونية ومتطلباتها هي من العمليات المُكلفة التي تتطلب استثمارات ضخمة في مجال تكنولوجية الاعلام والاتصال والتي تصل الى حد العشرات من المليارات وهذا ما تعجز عن توفيره دولة بمفردها وحتى متقدمة.([1]) فكيف بالدول العربية وخاصة لبنان ؟

اذن التعجيل بإندماج تكنولوجيات الاعلام والاتصال اضحت اذن أولوية تتحمل مسؤولياتها الحكومات العربية. مما دفع بهذه الاخيرة، وخاصة لبنان، الى اللجوء الى شريكه الخاص. فلم يكن هذا اللجوء خيارا" اراديا" وانما فرضته مزايا التخصص والصيغ الحديثة التي تمتاز بها الشركات الخاصة الاجنبية والمحلية. وبالفعل لجأ لبنان منذ العام 1993 الى ما يسمى بنظام B.O.T لبناء شبكة الهاتف المحمول.([2]) ان هذه التجربة حققت نجاحا" هاما" على المستوى التكنولوجي والخدماتي ولكن على الرغم من ذلك شابت هذه التجربة نواقص عديدة ومشاكل جمة نجم عنها خلاف بين الدولة والشركتين الخاصتين.

نستخلص من هذه التجربة اللبنانية بأنه يجب توخي الحيطة والحذر في اللجوء الى الشركات الخاصة. صحيح ان هذه الاخيرة تحقق لنا إستلاف الافضل من الغير الا ان كثير من الدول العربية تتخوف من تحرير وفتح قطاع الاعلام والاتصال امام الشركات الخاصة والاجنبية حتى لا تصبح مكشوفة للغير وتصبح بالتالي خاضعة لعمليات الرقابة والمتابعة والتضييق.

[1] - A. Bradier, «le gouvernement électronique : une priorité européenne », in Revue française d'administration publique, 2004/02, page 338.

[2] - كرولين يوسف، "خصخصة المرافق العامة: دراسة مقارنة بين لبنان وفرنسا"، اطروحة دكتوراه، تولوز، فرنسا، 2008.

الخاتمة:

لا شك اذن بان الادارة الالكترونية، كنتيجة للعولمة، تزيل الكثير من العوائق البيروقراطية والسلوكيات غير النظيفة كالرشوة والمحسوبية والذاتية والمحاباة وترسخ بالتالي قيم الشفافية والحوكمة وخدمة الغير بكل تفاني، الا ان الدول العربية وخاصة لبنان، تجد نفسها مكبلة، وغير قادرة على تحقيق هذه الادارة على اكمل وجه دون الاستعانة بالشركات المتخصصة الاجنبية والمحلية الخاصة. من هنا اهمية دور القطاع الخاص وبالتالي وجوب معالجة علاقة الدولة بهذا القطاع الخاص في مجال الاستثمارات الضخمة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال. ان هذه المعالجة شكلت وتشكل حجر الزاوية في تقدم الدولة وتحديثها. من هنا اهمية تكريس الابحاث القادمة لمعالجة هذه العلاقة وسد كل الثغرات التي تعتريها من تبسيط الإجراءات واعتماد القوانين التي تنظم كل ناحية من نواحي بناء هذه الدوائر الالكترونية.

المراجع:

1 – احمد سيد مصطفى، " تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي "، القاهرة، 1999.

2– احمد صدقي الدجاني، " تاملات في العولمة والهوية "، مجلة منتدى الفكر العربي، العدد 144.

3– احمد مصطفى عمر، " اعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، مجلة المستقبل العربي، 2000.

4– اسحاق الفرحان وآخرون، " انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي "، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2001.

5– توماس أ. ستورات، ترجمة علا احمد صلاح، "ثروة رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الحادي والعشرون"، الدار المصرية للإستثمارات الثقافية، مصر الجديدة، 2004.

6– زين بن محمد الرماني، "القيمة الاقتصادية للمعرفة في زمن العولمة"، www.alukah.net/web/rommany/10/18976 تاريخ التحميل 30 نيسان 2012.

7– عبد الجليل كاظم الوالي، " جدلية العولمة بين الاختيار والرفض "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 275، 2002.

8– فضل الله محمد سلطح، " العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفية التعامل معها "، مكتبة بستان المعرفة، الاردن، 2000.

9– كرولين يوسف، "خصخصة المرافق العامة: دراسة مقارنة بين لبنان وفرنسا"، اطروحة دكتوراه، تولوز، فرنسا، 2008.

10– محمد سمير احمد، "الادارة الالكترونية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.

11– نادر فرجاني، "اكتساب المعرفة في البلدان العربية في سياق العولمة"، http://www.arabthought.org/content/ تاريخ التحميل 2 ايار 2012.

12– نجم عبود نجم "ادارة المعرفة والمفاهيم والإستراتيجيات والعمليات"، الوراق للنشر، الاردن، ط1، 2005.

1–Georges Chatillon, « L'administration électronique, l'expérience française », Kuwait conference on electronic Government, 13 October 2003, Kuwait Sheraton Hotel.

3– G. Beauvais, «le développement d'une administration électronique et le reengeering des processus dans l'administration, » IREENAT, université Lible 2, France, 2007.

4–Sally Burch, «société de l'information/société de la connaissance » {–en ligne}, http : www. vecam.org /article516.html, consulté le 04 août 2012.

5– Jean–Philippe Accart, «gestion des connaissances », {en ligne} http : //bbf.enssib.fr,consulté le 01 août 2012.

6–Balmisse. Gilles, «gestion des connaissances », BBF, 2003, no 3.

7–G. Saint–Amant, «E–gouvernement : coudre d'évolution de l'administration électronique », système d'information et Management, 2005, vol 10, no 1.

8–http://www.insead.edu/vl/gitr/wef/main/home.cfm

9–A. Bradier, «le gouvernement électronique : une priorité européenne », in Revue française d'administration publique, 2004/02.